ابدانهم بمادة البدن مما يجمع لديهم بصورة فاذا رقيهم عن الظلمات علما وعملا وحالا وما يقتضيه ذكر الجمع
والتركيب الذي يغلب فيه حكم الصورة على الروحانية واهل الجنة بالعكس فان اكثر قواهم الامزجة والصور
الطبيعية وما تحلل من ابدانهم ينقلب في وجه غريب شبيه بالاستحالة صورا وروحانية مع بقاء حقيقة
الجسم في باطن صورة السعداء وفي الباطن مطلق والظاهر مقيد والامر هناك بالعكس قوله فلا يتوهم العناية
من المسائل الحكمية اشارة الى دفع ما يتوهم بعض معاصريه ان يكون المعاد الجسماني مقصودا خاصا
بعلم الكلام غير مسلم بل هو من المسائل المشتركة بين الكلام والحكمة على ما صرح به الشيخ في الشفاء
حيث قال ان الحشر قسمان جسماني واغنانا النبي عليه السلام والنصوص عن النوع منه ونوع روحاني
نحن نثبته ووجه سقوط هذا التوهم هو ان هذا المنقول من الشيخ مشعر باثباته للمعاد الجسماني ليس
من جهة الحكمة بل من جهة الشريعة ونظير هذا القول من الشيخ هو قولهم ان الشرع اغنانا عن
الحكمة العملية فكما لا يدل هذا القول منهم على ان يكون الفقه من اقسام الحكمة العملية كذلك لا يدل
قوله على ان يكون المعاد الجسماني من مسائل الحكمة وكذا المنقول من كتاب النجاة والشفاء مشعر
بان اثباته للمعاد الجسماني ليس هو من جهة الحكمة بل من جهة الشرع فان التمسك بالدليل النقلي
ليس من وظايف الحكمة والعقلية بل هو من وظايف العلوم الشرعية فان اثباته ما هو من مسائل
الشرعية الجمع بين الحكمة والشريعة كان القائلين بالمعاد الروحاني والجسماني معا جمعوا بينهما
قوله والحكمة في الحساب مع انه تعالى عالم بتفاصيل اعمال العباد دفع لما يقال ان محاسبة اعمال العباد
انما يكون لمعرفة كميتها وكيفيتها المجهولة لمن يحاسب من يشمل عليه وكونه عالما بجميع المعلومات
فيكون محاسبتهم عبثا ووجه الدفع منع كون فائدة الحساب معرفة كمية الاعمال بل يجوز
ان يكون حكمة وفائدة تتميم مسرة المتقين باظهار فضائلهم ومناقبهم وتتميم حسرة الفاسقين
باظهار فضائحهم ومعايبهم قوله فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض فلا يكون لوجوب افعاله
تعالى متعلقة على الحكمة والمصلحة واحباب الواقع فيصح له ان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد

[illegible]

لان الفلك لكونه بسيطا وكري الشكل فلو وجد عالم آخر لكان كريا ايضا فيقع بينهما خلاء سواء
كانا على سبيل التماس او متباينين وهو محال على ما بين في موضعه قوله قلت اذا كانت الجنة فوق السموات
السبع وتحت العرش اشارة الى دفع ما استدل به المعتزلة على نفي كون الجنة مخلوقة وهو ان قوله تعالى
في وصف الجنة عرضها كعرض السموات والارض يدل على ان الجنة لا تخلق الا بعد فناء السموات
والارض والا لزم تداخل الاجسام والاتحاد ووجه الدفع ان كون عرضها عرض السموات والارض يتصور
بان يكون فوق السموات السبع وتحت العرش فان عرض الجحيم يجوز ان يكون بعض وبالعرض السموات
السبع والارض من غير لزوم التداخل على ما لا يخفى قوله والجواب انه لا يجب عليه تعالى رعاية الحكمة و
المصلحة يشير الى ان قول المعتزلة بعدم خلوه عن من المصلحة والحكمة انما هو لاجل زعمهم كون افعاله
تعالى معللة بالاغراض ووجوب رعاية الحكمة والمصلحة عليه تعالى فالجواب بعدم وجوب رعاية الحكمة
والمصلحة عليه تعالى لما بني عليه هذا القول منهم فلا يتوجه ما قيل ان عدم الوجوب لا ينفع ههنا
لانه قد مر انه راعى الحكمة والمصلحة فيما خلق وامر واودع في المسافع تفضلا فيجب ان يكون في افعاله تعالى
حكمة ومصلحة بالفعل غايته ان لا يكون بحسب ايجابه تعالى الفعل بل يكون كل منها افضلا منه تعالى
انتهى قوله على ان الكفار كلهم مخلدون في النار وما يقال ان الرطوبة التي هي مادة الحيوة تفنى
بالحرارة سيما حرارة نار الجحيم فيفضي الى الفناء ضرورة وايضا ان القوى الجسمانية متناهية فلا
يعقل خلود الحيوة وايضا ان دوام الاحراق مع بقاء الحيوة خارج عن قضية العقل فهو كله
مما لا يقول به المليون بل هو من القواعد الفلسفية التي هي غير مسلمة عندهم وخصوصا عند
القائلين منهم باسناد الحوادث الى القادر المختار قوله خلافا للمعتزلة والخوارج فانهم قالوا
ان الفاسق يستحق العذاب بفسقه والعقاب بمقتضى الفسق دائمة لا ينقطع ابدا والثواب
منفعة خالصة دائمة ولهذا لا يجتمع الاستحقاقان فيهما فان الجمع بينهما محال فاذا ثبت للفاسق استحقاق
العذاب وجب ان يزول عنه استحقاق الثواب فيكون عذابه مخلدا والجواب منع كون

[illegible]